الفصل الثامن

بعض القضايا الخاصة بالتعليم والبطالة والانتاجية والخصوبة

نحاول فى هذا الفصل أن نجمع بين عدد من الموضوعات المتصلة ببعضها البعض والتى تربط بين التعليم والانتاجية والخصوبة وهى:

١- ارتفاع نسبة المقيدين بالتعليم العالى والثانوى فى مصر بالمقارنة بالكثير من دول العالم الثالث وحتى بعض الدول الصناعية.

٢- وسائل الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى لكى يتمشى مع احتياجات الاقتصاد القومى.

٣- أسباب الزيادة فى اعداد طلاب الجامعات الامريكية ابتداء من الستينيات.

٤- طاقة الأقتصاد القومى على استيعاب الخرجين الجدد.

٥- حاجة القارة الأفريقية الى يد عاملة تحمل مؤهلات متوسطة وعالية.

٦- المبالغة فى فروق المرتبات لصالح الصفوة من العاملين ومسئوليتها عن البطالة بين المتعلمين.

٧- التعليم والانتاجية الزراعية.

٨- آثار التعليم على الصحة العامة والخصوبة.

وسوف نحاول ان نتناول كل موضوع من هذه الموضوعات بشئ من التفصيل.

اولا: ارتفاع نسبة المقيدين بالتعليم العالى والثانوى فى مصر بالمقارنة بالكثير من دول العالم الثالث وحتى بعض الدول الصناعية:

نظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا نتناوله مجدداً وذلك بالأضافة الى ما ذكرناه فى الفصل الثالث والرابع. ويتضح من جدول (٨-١) ان مصر من اعلى الدول فى العالم فى ارتفاع نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الثانوى والعالى، اذ تصل بالنسبة للتعليم

جدول(٨-١)

الطلاب المقيدون بمراحل التعليم المختلفة كنسبة
مئوية من مجموعات الأعمار فى مصر وفى بعض البلدان
الأخرى فى عام ١٩٨٦ (نسبة مئوية)

الدولـــــة	عام ١٩٨٦ (نسبة مئوية) الابتدائى	الثانوى	العالى
مصـر	٨٧	٦٦	٢١
الصين	١٠٠	٤٢	٢
الهنـد	٩٢	٣٥	٩
مجموعة الدول متوسطة الدخل	١٠٠	٥٤	١٨
تركيا	١٠٠	٤٤	١٠
تونـــس	١٠٠	٣٩	٦
البرازيل	١٠٠	٣٦	١١
مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية:	١٠٠	٩٢	٣٩
المملكة المتحدة	١٠٠	٨٥	٢٢
الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	٥٩
الدول الأشتراكية:	١٠٠	٩٣	٢١
الأتحاد السوفيتى	١٠٠	١٠٠	٢١

المصدر:

The World Bank, World Development Report, 1989, Table 9, Table 29, pp. 220-221.

ارقام الدول الاشتراكية خاصة بعام ١٩٨٤ ومأخوذة من تقرير التنمية الدولى لعام ١٩٨٧، جدول ٣١.

الثانوى الى ٦٦٪ من مجموعة العمر، والى ٢١٪ بالنسبة للتعليم العالى، بينما نجد ان نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الابتدائى هى نسبة منخفضة اذ تصل الى ٨٧٪ من مجموعة العمر، وتدل هذه النسبة المنخفضة على أن هناك نسبة ليست قليلة من الأطفال لا تجد اماكن فى المدارس الأبتدائية. بينما نجد أن مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تقع مصر فى داخلها قد بلغت نسبة التلاميذ المقيدين فى مرحلة التعليم الأبتدائى ١٠٠٪. وحتى بالنسبة للدول التي ترتفع فيها نسبة الطلاب المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى نجد أن الكثير منهم مقيد بالتعليم الفنى.ناهيك عن قضية الامية التى أختفت فى البلدان الصناعية والبلدان الأشتراكية وكذلك الكثير من البلدان النامية، وخاصة الدول الكبرى منها. أما فى مصر فان النسبة مازالت عالية وتقدر بنحو ٤٩,٤٪ من السكان طبقا لتعداد السكان لعام ١٩٨٦[١] جدول(٨-٢).

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ١٩٨٦، النتائج الأولية، ابريل ١٩٨٧، جدول رقم ٨ صفحة ١٦.

obeikandl.com

جدول(٨-٢)

التوزيع النسبى للسكان (الافراد ١٠ سنوات فأكثر)

حسب الحالة التعليمية طبقاً لتعداد السكان فى مصر

فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦ (نسبة مئوية)

سنة التعداد	أمـــى	يقرأ ويكتب	مؤهل متوسط	مؤهل جامعى	الجملـــة
١٩٦٠	٧٠,٥	٢٢,٥	٦,٢	٠,٨	١٠٠
١٩٧٦	٥٧,٢	٢١,٠	١٩,٦	٢,٢	١٠٠
١٩٨٦	٤٩,٤	٢٤,٤	٢١,٨	٤,٤	١٠٠

المصدر:

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، التعداد العام للسكان والأسكان والمنشآت ١٩٨٦، النتائج الأولية، ابريل ١٩٨٧ ، جدول رقم (٨)، صفحة ١٦.

وطبقا لهذا التعداد (جدول ٨-٢) فقد كانت نسبة الامية لدى السكان ٧٠,٥ ٪ عام ١٩٦٠، وأن الذين لديهم تعليما اوليا وابتدائيا حوالى ٢٢,٥ ٪ من السكان. اما نسبة الحاصلين على تعليم متوسط فقد كانت فى حدود ٦,٢٪ فقط من السكان، أما الحاصلين على مؤهل جامعى فإن النسبة كانت ٠,٨٪ من السكان. بعد ذلك ونظراً للتوسع الكبير فى انشاء المدارس بأنواعها المختلفة فإن نسبة الأمية انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٥٧,٢٪ اما الحاصلون على شهادة الابتدائية وما فى حكمها فقد أصبحت نسبتهم ٢١٪ عام ١٩٦٠، اما الحاصلون على مؤهل متوسط فقد ارتفعت نسبتهم الى ١٩,٦٪ (من ٦,٢٪ عام ١٩٦٠).

ويتضح من المقارنة بين الحاصلين على الشهادة الأبتدائية والحاصلين على المؤهل المتوسط أن الدولة توسعت كثيرا جدا فى فتح المدارس الأعدادية والثانوية والمعاهد المتوسطة، بيحث ان معظم الذين انهو مراحل التعليم الأبتدائى قد وجدوا اماكن فى المرحلة التالية. ويمكن ان نستنتج من هذه الأرقام أن مقدار الاستثمار فى التعليم

الابتدائى كان متواضعاً بالمقارنة بالاستثمارات الكبيرة التى وجهت الى التعليم الثانوى والمعاهد المتوسطة وكذلك الجامعات. والنتيجة الطبيعية لذلك كانت ازدياد عدد الأفراد الأميين والزيادة الكبيرة فى عدد الأفراد الذين يحملون مؤهلات متوسطة.

أما عن الأفراد الذين يحملون مؤهلات جامعية فقد ارتفعت النسبة من ٠,٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢,٢ ٪ من اجمالى عدد السكان عام ١٩٧٦، ثم تضاعفت خلال عشر سنوات لتصبح ٤,٤٪ عام ١٩٨٦[١]. هذا فى الوقت الذى بقى فيه عدد الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة (أو الذين يحملون الشهادة الابتدائية) عند ٢٤,٤ ٪ من السكان بالمقارنة بنسبة ٢١٪ عام ١٩٧٦.

وتبين هذه الأرقام بجلاء الكيفية التى وزعت بها الموارد الأقتصادية بين مراحل التعليم الأساسى والمتوسط والعالى. والتى يتضح منها ان التعليم الأساسى قد ظلم تماما وان التعليم المتوسط والعالى قد حصلا على معظم الاستثمارات المخصصة للتعليم.

ومن الجدير بالذكر فإن سوء توزيع الاستثمارات على مراحل التعليم المختلفة بالشكل السابق ذكره، قد ادى الى حدوث خلل كبير فى سوق العمل. حيث قلت اعداد العاملين (من العمال المهرة) الذين يفترض انهم يحملون الشهادة الإبتدائية أو مايعادلها، ولذلك ارتفعت اجورهم بصورة كبيرة جدا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات وانهم يعملون طول الوقت أى فى حالة عمالة كاملة Full Employment. اما الأفراد الذين يحملون المؤهلات المتوسطة والجامعية فى معظم التخصصات تقريبا فإنهم يعانون من البطالة. وان الذين يعملون منهم يحصلون على اجور متواضعة للغاية. وهذا شئ طبيعى حيث ان الأجر يتحدد حسب العرض والطلب.

---

(١) يقدر أن حوالى ثلث ميزانية التعليم تذهب الى التعليم العالى بينما يبلغ عدد الطلاب فى كل المراحل حوالى ١١ مليون طالب، وعدد تلاميذ المرحلة الأبتدائية حوالى ٦ مليون تلميذ، والأعدادى العام حوالى ٢,٣ مليون تلميذ راجع (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، الكتاب الأحصائى السنوى ٥٢-١٩٨٧، القاهرة، جدول رقم ٨). راجع كذلك الفصل الرابع من هذا المؤلف.

إذا يمكننا القول أن سوء توزيع الاستثمارات الخاصة بالتعليم بالشكل الذى أعطى الأولوية للتعليم المتوسط و العالى، وقد ساعد على ما يأتى : اولا: انتشار الأمية، ثانيا: وجود بطالة كبيرة جدا بين الأفراد الحاصلين على مؤهلات متوسطة جامعية، ثالثا: وجود ندرة شديدة فى الأفراد الذين نسميهم بالعمال المهرة وغير المهرة والذين يعرفون القراءة والكتابة وأن الكثير منهم يفترض انه حاصل على الشهادة الأبتدائية أو مايعادلها.

ثانيا: وسائل الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى لكـــــى يتمشى مع احتياجات الأقتصاد القومى:

ويكون ذلك باتخاذ مجموعة من السياسات تؤدى الى الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى من جهة ومن جهة أخرى التوسع فى ايجاد فرص العمل فى الابتدائية والاعدادية (نهاية مرحلة التعليم الأساسى). ويمكن تحقيق الجانب الأول من المعادلة الصعبة عن طريق تقليل الفوارق بين التكاليف والعوائد الخاصة والتكاليف والعوائد الاجتماعية ويكون ذلك على النحو التالى:

١- تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب اكبر من تكاليف التعليم الفعلية، فى مراحل التعليم التى تلى مرحلة التعليم الأساسى مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى (راجع الفصل السادس وبصفة خاصة جدول ٦-٢)، ويمكن اعطاء منح مناسبة أو دعم مناسب للطلاب غير القادرين بشرط تفوقهم فى دراستهم، ويحقق هذا الأجراء ما يلى:

أ- تقليل الطلب على التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى.

ب- ان الدعم الموجه للتعليم يجب ان يتناقص كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم المختلفة. وهذا من شأنه أن يقلل من طلب الأفراد على التعليم العالى. وكما ذكرنا من قبل فإنه عند هذه المستويات العليا من التعليم تصبح التكلفة الأجتماعية اشد ارتفاعاً. وكذلك فإنه فى هذه المرحلة يقع: الأفراط فى التعليم Overeducation بالشكل الذى يفوق بكثير الاحتياجات التعليمية المطلوبة

للوظائف المختلفة. "وتحقق سياسة تناقص الدعم الحكومى – كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم – مواجهـة الأنتقاد الذى يثار حول سلبيات سياسة الدعم من ناحية عدم العدالة. إذ أن دعم التعليم العالى الذى يمنح لكل طالب – كما هو الحال فى مصر – يعنى فى الواقع قيام الفقراء بدعم التعليم الجامعى لابناء الأثرياء. وأحد الأنتقادات الرئيسية لذلك هو أن الطالب الذى ينتمى الى الطبقات المتوسطة والثرية فى مصر فى الوقت الحاضر يذهب الى الجامعة فى سيارته الخاصة ويتمتع بدعم كامل لتغطية نفقات تعليمه فى الجامعة. وفى نفس الوقت فان الكثيرين من ابناء الفقراء يصعب مواصلة التعليم الجامعى. (راجع الفصل السادس).

٢- تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الأنتاجية الحديثة (وهى الصناعات عالية الأنتاجية وبالتالى فانها عالية الأجر) والقطاعات التقليدية (مثل الزراعة والأنشطة المرتبطة بها) حيث تنخفض الأنتاجية ومن ثم الأجور. وكذلك تقليل الفوارق فى الدخول فى داخل القطاعات الحديثة ذاتها. وبمعنى آخر فإن خريج الجامعة الذى يستمر فى التعليم حتى نهاية السلم التعليمى يفعل ذلك لأنه يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لكي يجد عملا مناسبا أجتماعيا واقتصاديا.

ولما كانت القطاعات الأنتاجية الحديثة والتى تتركز عادة فى المدن الكبرى لا توظف الا اعدادا صغيرة من العاملين (وهذا يتضح بجلاء فى مصر فى خلال العشرين سنة الماضية)، فإنه لا مناص من تحسين فرص العمل فى الريف. وذلك عن طريق تشجيع النشاط الأنتاجى وخاصة الصناعات الصغيرة فى الريف وكذلك تعديل برامج التعليم فى مراحله المختلفة لكى تلبى الاحتياجات الحقيقية للقطاعات المختلفة وذلك بدلا من عملية نقل البرامج التعليمية كما هو موجود فى المجتمعات الصناعية المتقدمة. ويؤدى الاهتمام بالقطاعات التقليدية وخاصة فى الريف الى ارتفاع انتاجية العاملين، ومن ثم ارتفاع دخولهم مما يقلل الفجوة فى الدخول بين القطاعات الحديثة (فى المدن) والصناعات التقليدية (فى الريف).

٣- عدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية Educational requirements المطلوبة للوظائف

المختلفة. ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الخريجين الذين يعملون فى الحكومة والقطاع العام فى العشرين سنة الأخيرة يعملون فى وظائف اشترطت عليهم ضرورة الحصول على المؤهل الجامعى وكثيرا ما يفضل الحاصلين على تقدير جيد. وعلى ذلك فإن هذا النوع من الوظائف - وهى كثيرة - يحرم منها اصحاب المؤهلات المتوسطة مع أن طبيعة العمل الفعلى لا تتطلب أكثر من ذلك.

٤- الربط بين مستويات الأجور وطبيعة الوظائف، اى فصل العلاقة القائمة بين مستوى الأجر المدفوع والمستوى التعليمى. ويؤدى تحقيق ذلك - وبافتراض النجاح فى تحقيق السياسات الثلاث الأخرى - الى عدم حاجة الأفراد الى الأسراف فى الحصول على المؤهلات التعليمية العالية، طالما أن الأجر المدفوع للوظيفة مرتبط بالحصول على هذه المؤهلات العالية.

ثالثا: أسباب الزيادة فى أعداد طلاب الجامعات الأمريكية ابتـــداء من الستينيات

أخذ اعداد طلاب الجامعات فى الولايات المتحدة يتزايدون بشكل واضح ابتداء من أوائل الستينيات. فقد كان عدد هؤلاء الطلاب حوالى ٣,٨ مليون طالب فى التاريخ المذكور، ثم أخذ عددهم يتزايد بصورة سريعة الى حوالى ٦ مليون طالب فى عام ١٩٦٩ (جدول ٨-٣) ثم ارتفع الى ٧,٢ مليون طالب عام ١٩٧٥، وفى عام ١٩٨٠ وصل عدد طلاب الجامعات ومايعادلها الى ٧,٦ مليون طالب. إلا أن عدد هؤلاء الطلاب قد زاد بشكل بطئ الى ٧,٧ مليون طالب فى عام ١٩٨٣ ثم انخفض قليلا فى عامـــى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ثم عادوا وارتفع قليلا فى عام ١٩٨٦.

وسوف نحاول على الصفحات التالية أن نوضح مايلى:

١- أسباب الأهتمام بالتعليم الجامعى فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

٢- البطالة بين خريجى الجامعات.

٣- الوضع فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

جدول(٨-٣)

الطلاب المسجلون فى الولايات المتحدة فى مؤسسات التعليم العالى

خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٦ (ألف طالـب)

السنة	الجامعات ومايعادلها	مؤسسات تعليم عالى	الاجمالى
١٩٦٩	٥,٩٧٥	١,٩٤٢	٧,٩١٧
١٩٧٠	٦,٢٨٨	٢,٢١٠	٨,٤٩٨
١٩٧٥	٧,٢٢٣	٣,٩٦٢	١١,١٨٥
١٩٨٠	٧,٥٧٣	٤,٥٢٤	١٢,٩٧
١٩٨٣	٧,٧٤١	٤,٧٢٣	١٢,٤٦٥
١٩٨٤	٧,٧١١	٤,٥٣١	١٢,٢٤٢
١٩٨٥	٧,٧١٦	٤,٥٣١	١٢,٢٤٧
١٩٨٦	٧,٧٥٤	٤,٦٤٤	١٢,٣٩٨

ملحوظة:

هذا الجدول يشتمل على أعداد الطلاب المسجلين فى مؤسسات التعليم العالى. وهذا المستوى يضم الطلاب المسجلين فى:

أ- الجامعات والمؤسسات المعادلة لها وتمنح شهادات جامعية.

ب- المؤسسات الجامعية التى تقوم بالتعليم من على بعد distance-learning ويقتصر فقط على الطلاب الذين ينضمون الى برامج تمنح درجات علمية توازى المستوى الجامعى. وعلى ذلك فإنه قد تم استبعاد الطلاب المسجلين فى برامج لا تمنح درجات علمية توازى الدرجات الجامعية المعترف بها.

ج- المؤسسات التعليمية غير الجامعية والتى تشمل مؤسسات تعليمية عالية مثل كليات تدريب المعلمين، الكليات الفنية technical colleges، وغيرها.

المصدر:

١- ارقام السنوات ٧٥-١٩٨٦ من المرجع التالى:

UNESCO, Statistical Yearbook 1989, Paris, 1989, Table 3.11.

٢- ارقام سنتى ٦٩ ، ١٩٧٠ من المرجع التالى:

UNESCO, Statistical Yearbook 1972, Paris, 1972, Table 4.2.

١- أسباب الاهتمام بالتعليم الجامعي:[١]

يرجع الاهتمام بالتعليم الجامعي الى العوامل الآتية:

(١) ان رجال الاعمال اخذوا يترددون فى توظيف الشباب المراهقين، ويفضلون عليهم توظيف النساء لانهم اكثر نضجاً. ولذا اصبح الكثير من الشباب لا يجدون فرصة للحصول على عمل جيد قبل اكتمال تعليمهم. ومن ثم - ولا خيار امامهم - استمر الكثير من الشباب فى الدراسة لانهاء مرحلة التعليم فى المدرسة الثانوية أو الجامعة.

(٢) تحمس المجتمع لتشجيع الشباب على الاستمرار فى الدراسة. واصبح معروفا أن الشهادةالجامعية College degree اصبحت هى التذكرة للنجاح وعناصره هى: وظيفة جيدة، مستقبل جيد good career، ودخل جيد. وقد اصبح رؤساء الجمهوريات ابتداء من ايزنهاور يؤكدون على اهمية التعليم العالى.

(٣) خلال الخمسينات والستينات قامت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، والسلطات المحلية، باتخاذ الخطوات اللازمة للتوسع فى التعليم العالى وخفض تكاليفه، وتوفير المنح الدراسية لمن يطلبها، وتوفير اسباب المعيشة الرخيصة للطلاب . وقد كان للحرب الباردة بين الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة - وما نتج عنها من التقدم السوفينى فى صناعة الأسلحة وخاصة عند ارسال سفينة الى الفضاء فى بداية الستينات - أثرها البالغ على المجتمع الامريكى. وقد كان رد الفعل الامريكى هو التوسع الكبير فى التعليم العالى والبحث العلمى، وتوفير الامكانيات المادية للباحثين وازالة العقبات التى تواجههم وتقليل التكاليف التى يتحملها طلاب الجامعات كما تقدم.

---

(1) Eli Ginzberg, Good Jobs, Bad Hobs, No Jobs. Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1979, Chapter 6, (Higher Education: A Graduate Glut?).

(٤) توسع حكومات الولايات والحكومات المحلية فى انشاء فروع لجامعات الولايات State Universities فى المراكز الحضرية Urban Centers. وبدأت مؤسسات تعليمية جديدة فى المناطق الكثيفة السكان، كذلك بدأت وتوسعت انظمة كليات المجتمع Community Colleges حتى وصل الحال الى أن أى شاب يريد الالتحاق بالتعليم العالى سوف يجد كلية بالقرب من مسكنه. وبالتالى انتهى الوقت الذى كان على الطالب ان يعيشه بعيدا عن اسرته ويتكلف الكثير فى سبيل التعليم العالى. ومع حلول منتصف الستينات اصبح معظم الشباب يقيمون مع اسرهم وعلى مسافة قصيرة من كلية صغيرة Junior College (مدة الدراسة سنتان)، ان لم يكن كلية عليا Senior College (مدة الدراسة اربع سنوات).

(٥) فى منتصف الستينات وفى غمرة حرب فيتنام اخذ الكثير من الشباب فى سن التجنيد يلتحق بالكليات أو بالدراسات العليا وذلك للحصول على تأجيل تجنيدهم. وقد نجح الكثير من الطلاب فى تفادى الذهاب الى الحرب. وفى جامعة كولومبيا فى أواخر الستينات كان حوالى ثلث عدد طلاب الدراسات العليا Graduate Students مسجلين بهذه الدراسات خصيصا لتفادى الذهاب الى فيتنام.

(٦) كذلك زاد عدد الطلبة المسجلين بالجامعات من جانب النساء والأقليات وذلك اعتقادا منهم بأن الحصول على الشهادة الجامعية هو افضل وسيلة للحصول على وظيفة جيدة وتأمين مستقبل جيد Good Career.

(٧) ازدياد عدد المواليد baby boom فى اعقاب الحرب العالمية الثانية. ومن ثم اصبح هناك ٤ مليون فرد فى حين ان العدد كان ٢ مليون سنويا فى سنوات الكساد فى الثلاثينات. ومن ثم كان هذا العامل مسئولا بالأضافة الى العوامل الأخرى عن الزيادة فى اعداد المسجلين بالمدارس والجامعات (٤ مليون يلتحقون بالجامعات كل سنة). وهذا العامل السكانى قد أخذ دفعة قوية من العوامل السابق الأشارة اليها والمسئولة عن الحماس لدخول الجامعات.

(٨) كان لأثر السوق Market effect دور هام فى التشجيع على دخول الشباب الجامعات والحصول على مؤهل جامعى. فقد اصبح القطاع الخاص الضخم

وكذلك المؤسسات الحكومية (المركزية والمحلية) وغيرها، يفضلون خريجى الجامعات. واصبح هناك طاقة استيعابية كبيرة لقطاع الأعمال، وخاصة المؤسسات الكبرى، لتوظيف الخريجين فى كل التخصصات مثل الهندسة، والحاسبات الآلية ، والمحاسبة ، والاقتصاد وغيرها من التخصصات الانسانية.

٢- البطالة بين خريجى الجامعات:

قلنا فيما مضى ان التوسع فى توظيف الخريجين (حملة الشهادات العالية) سواء من جانب القطاع الخاص او الحكومات المركزية والمحلية، وذكرنا اسباب التوسع فى التوظيف وكذلك زيادة الاقبال على التعليم العالى لاسباب مختلفة. ومع حلول أواخر الستينات وبداية السبعينات بدأ كثير من خريجى الجامعات لا يجدون الوظائف التى كانوا يحلمون بها. واضطر الكثيرون منهم أن يغيروا مسار حياتهم التى كانوا قد خططوها لانفسهم عند دخولهم، وبدأوا يقبلون وظائف لم تكن لها أولوية لديهم. وكانت ظروف البطالة بين حملة المؤهلات العالية قد أجبرتهم على ذلك.

٣- الوضع فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات:

ومع حلول نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدأ اعداد الطلاب، فى الثبات بل والانخفاض فى بعض السنوات خلال الثمانينات (جدول ٨-٣) وذلك للاسباب الآتية:

(١) ارتفاع تكاليف الدراسة فى الجامعات بصورة كبيرة.

(٢) سوء الوضع فى سوق العمل لحملة المؤهلات العالية وعدم وجود فرص عمل مرضيةللخريجين.

(٣) الغاء التجنيد الاجبارى، وبالتالى عدم الحاجة للالتحاق بالمدارس العليا والجامعات للهرب من الخدمة العسكرية.

(٤) عدم رغبة الكليات والمدارس العليا التى تنتمى الى مجموعة الصفوة Elite فى قبول عدد من الطلاب اكثر من الامكانيات المتاحة.

(٥) اتجاه الطلاب الى الدراسة التى يغلب عليها الجانب العملى والتدريبى Vocational مثل المحاسبة والكمبيوتر، وذلك للتمشى مع الاحتياجات الجديدة

للسوق وتم الأبتعاد عن التخصص فى مواد مثل التاريخ والجغرافيا والاداب وغيرها.

رابعا: طاقة الاقتصاد القومى على استيعاب الخريجين.(١)

تستطيع اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة مثل الاقتصاد الامريكى أن يستوعب بدرجة كبيرة اعداد الخريجين من المدارس والجامعات وذلك على عكس الحال فى البلاد النامية. فمثلا نجد أنه على الرغم من انخفاض نسبة من ينهون مرحلة التعليم الثانوى وكذلك الجامعى فى البلاد الأفريقية بصفة خاصة، فإنهم يعانون من البطالة.

فما هو الفرق بين الوضع فى أمريكا والوضع فى الدول النامية وخاصة الافريقية منها؟

١- انخفاض العلاوة Premuim التى تعطى للمتعلمين فى البـــــلاد المتقدمة بالمقارنة بالبلاد النامية

فمثلا خريج الجامعة فى انجلترا يبدأ بمرتب يقل عن الراتب الذى يحصل عليه عامل المناجم. فى حين انه فى نيجيريا مثلا نجد ان بداية مرتب خريج الجامعة تساوى ستة أمثال مرتب عامل المناجم. وفى الولايات المتحدة نجد ان عمال جمع القمامة فى مدن مثل نيويورك وسان فرانسيسكو يحصلون على راتب اعلى بكثير مما يحصل عليه خريج الجامعة. وفى مصر نجد ان بداية مرتب العامل العادى ٢٥ جنيها، وأن الحد الأدنى لمرتب خريج الجامعة هو ٤٨ جنيها. اى ان الفارق ليس بالكبير مما يشجع على توظيف خريجى الجامعات فى الكثير من الاعمال العادية بدلا من توظيف عمال عاديين يجهلون القراءة و الكتابة. ولكن المشكلة ان الكثيرين من خريجى الجامعات يرفضون قبول أعمال عادية ممايزيد مشكلة البطالة بينهم.

ونخلص من هذا الى ان الأفراد الحاصلين على مؤهلات عالية فى البلاد المتقدمة أجرهم منخفض نسبيا وعلى ذلك فانه يمكن الأستفادة منهم فى عدد كبير من

(1) W. Arthur Lewis. Some Aspects of Economic Development, London. G. Allen & Unwin Ltd., 1969, Chapter 3.

الوظائف. ومن ثم يمكن تعيين المهندس فى عمل هندسى مناسب، فى حين انه فى البلاد النامية يقوم بنفس العمل ميكانيكى غير متعلم مما يؤدى الى نتائج سيئة.

ومثال آخر فان المعلم فى الولايات المتحدة يحصل على أجر اقل من متوسط الأجر السائد فى هذه الدولة، اما فى كثير من البلاد النامية فإن أجر المعلم يصل الى مثلى متوسط الأجر القومى.

وعلى ذلك فانه يمكن وعلى ذلك تحصل الولايات المتحدة وانجلترا وغيرها على خدمات جيدة فى المجالات المختلفة مثل التعليم والصحة والاتصالات والطرق ولكن بتكلفة اقل بسبب انخفاض الاجر النسبى لحملة المؤهلات الجامعية. اما فى كثير من الدول الأفريقية فيتم الحصول على نصف الخدمات المذكورة ولكن بتكلفة اعلى، بسبب ارتفاع المرتبات. ان موظف الحكومة فى أفريقيا يحصل على ثلاثة أمثال متوسط الاجر الذى يحصل عليه ثلاثة أفراد على الأقل. أما الموظف الحكومى فى امريكا او فى انجلترا فانه يحصل على مرتب يعادل متوسط الاجر القومى فقط.

وعلى ذلك فان اول سبب لعدم استطاعة الدول الأفريقية وغيرها من دول العالم النامى توظيف عدد كبير من الأفراد المتعلمين يرجع الى أنهم يكلفون الكثير.

٢- التوقعات الوظيفية المرتفعة:

ان خريجى الجامعات فى الدول الصناعية يقبلون العمل فى الوظائف المختلفة سواء فى الحكومة او فى قطاع الاعمال. اما خريجوا الجامعات فى البلاد النامية فإنهم يرفضون العمل فى القطاع الخاص، ويريدون العمل فى الحكومة والقطاع العام حيث ضمان استمرارية الوظيفة والترقى، فضلا عن شعورهم بالمركز الاجتماعى الذى يحصلون عليه. وحتى فى الحكومة فإنهم يرفضون العمل فى وظائف مدرسين أو ممرضين أو غير ذلك. ونفس الشىء ينطبق على حاملى الشهادة الثانوية فإنهم يأنفون من العمل فى وظائف معينة فى حين ان نظرائهم فى البلاد الصناعية يقبلون على هذه الأعمال بنفس راضية. وبالطبع فإنه لا يوجد اى تمييز ضد هذه الوظائف المختلفة فى البلاد المتقدمة.

أما فى البلاد النامية فإنه لأسباب اجتماعية وغيرها فان خريجى الجامعات

والمدارس يظلون فى حالة بطالة بحثا عن الوظيفة الجيدة بالنسبة لهم ويرفضون الوظائف الاخرى المتاحة التى يعتبرونها وظائف غير لائقة.

وفى البداية كان المدرس فى المدرسة الابتدائية يحمل الشهادة الابتدائية، ومع توفر خريجين من التعليم الثانوى فقد اصبح مدرس الابتدائى يحمل شهادة الثانوية العامة ، ومع توفر خريجى الجامعات أصبح مدرس الابتدائى يحمل مؤهلا جامعيا. ومايقال عن معلم الابتدائى يقال عن العاملين فى الوظائف المختلفة الأخرى. والمحصلة النهائية أن التعليم وانتشاره يؤدى الى زيادة الانتاجية فى الاقتصاد القومى. أو بمعنى آخر فإن زيادة المؤهلات qualifications التى يجب توافرها فى المتقدمين للوظائف المختلفة من شأنه ان يؤدى الى ارتفاع الأداء فى الوظائف المختلفة.

ويقال ان ارتفاع الانتاجية فى الاقتصاد الامريكى، وانخفاضها فى انجلترا أو غيرها من الدول الأوربية، يرجع اساسا الى ان عددا كبيرا من المتعلمين فى الولايات المتحدة قد أخذوا يحتلون مراكز فى المستويات الوظيفية المنخفضة فى الوظائف المختلفة، مما أدى الى ارتفاع الانتاجية سواء بالنسبة للمستويات المتوسطة أو المستويات العالية.

ويجب ان نعلم ان التعليم لا يمكن ان يتغلغل فى المستويات المختلفة من الاقتصاد القومى اذا اصر المتعلمون على عدم الأشتغال بالوظائف التى يأنفون العمل فيها، أو ضيقوا نطاق عملهم فى المستويات الوظيفية المختلفة. وكذلك اصروا على ضرورة وجود فارق كبير فى المرتبات Salary differential بينهم وبين بقية العاملين الذين لم يحصلوا على شهادات علمية (او غير المتعلمين).

ويقول ارثر لويس ان الوضع الخاص بمستويات الدخول المختلفة فى افريقيا غير مرضى للكثير من الكتاب، حيث ان المتعلمين فى المدينة يحصلون على دخول عالية بالمقارنة بدخل الفلاح مثلا. وأن الدخول العالية التى يحصل عليها المتعلمون تأتى من الضرائب الباهظة التى تفرض على الفلاح. وقد قدر ان كل اثنين أو اربعة أو حتى عشرة فلاحين فى افريقيا يدفعون راتب شخص واحد حصل على شهادة من المدرسة. اى ان المتعلمين فى افريقيا يستغلون غير المتعلمين وخاصة الفلاحين منهم.

وقد كتب فرانز فانون Franz Fanon في كتابه (البائسون في الأرض) The Wretched of the Earth وهو من المدافعين عن عامة الناس في دول العالم الثالث، كتب يطالب الفلاحين الافريقيين ان يثوروا ضد المؤامرة من قبل خريجي المدارس والجامعات الذين يستغلونهم.

لماذا كان المتعلمون يحصلون على رواتب اعلى في المتوسط في افريقيا بالمقارنة بالدول الاوربية خاصة في الماضي؟

في الماضي عند قيام الثورة الصناعية في غرب أوربا في منتصف القرن الثامن عشر كان الأوربيون يركزون بصورة أكبر نسبيا على التعليم المتوسط والعالي، وذلك بهدف توفير احتياجات المجتمع من الخريجين لتوالي الاعمال الكتابية والادارية. ولما كانت المدارس والجامعات قد خرجت اعدادا كافية لحاجة المجتمع، فان أجور هؤلاء المتعلمين اصبحت منخفضة.

أما في افريقيا فقد كان التركيز شديدا على التعليم الأبتدائي للقضاء على الأمية وان الأهتمام بالتعليم الثانوي والعالي لم يبدأ الا مؤخرا. ونظر لندرة الكفاءات من الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي والجامعي فقد اضطرت الدول الأفريقية الى الأستعانة باعداد كبيرة من الأوربيين. واضطرت الى ان تعطيهم مرتبات عالية، أعلى من المرتبات التي كانوا يحصلون عليها في دولهم الأوربية. ومن ثم نشأ لدى الدول الأفريقية هيكل للأجور والمرتبات يحابي كثيرا حملة المؤهلات العلمية وخاصة الشهادة الثانوية والعالية. ويعتبر هيكل الأجور والمرتبات المذكور غير عادل بالمرة بالمقارنة بأي مكان اخر في العالم، وأسوأ من هيكل الاجور في اسيا (الهند مثلا) حيث ان المدارس والجامعات قد خرجت اعدادا هائلة وذلك منذ الثلاثينات من هذا القرن. وقد أدى كثرة عدد المتعلمين (الثانوي والعالي) الى انخفاض الأجور والمرتبات بصورة كبيرة في دولة مثل الهند على وجه الخصوص. وقد اضطر الخريجون الى قبول اعمال بسيطة وبمرتبات زهيدة، ولذلك فانهم يهاجرون الى الخارج كلما اتيحت لهم الفرصة.

ولما كان عدد حملة شهادة الثانوية العامة قليل في القارة الافريقية فقد اشتد

الطلب على حملة الشهادة الابتدائية للقيام بالأعمال الكتابية وبمرتبات عالية. وأصبح حملة الشهادة الابتدائية يتركون قراهم سعيا وراء وظائف كتابية White Collar Jobs في المدن وبمرتبات تصل الى ضعف ما يحصل عليه اباؤهم العاملون فى الريف.

إلا ان هذا الوضع معرض للتغير بمرور الوقت عندما يزداد عدد الخريجين من المدارس والجامعات، ويتزاحمون فى سوق العمل - كما هو الحال فى مصر- ومن ثم تنخفض مرتباتهم ويقل الفارق differential بين مستوى الاجور والمرتبات فى المدينة ومستوى الاجور والمرتبات فى القرية.

ومن الجدير بالذكر، فإن هذه العملية مؤلمة وخطرة فهى مؤلمة حيث ان الشباب من خريجى المدارس والجامعات تتحطم آمالهم، وهذه عملية قاتلة وخطرة لأن انتشار البطالة بين المتعلمين يساعد على انتشار القلاقل السياسية.

خامسا: حاجة القارة الأفريقية الى يد عاملة تحمل مؤهـــــــلات متوسطة و عالية:[1] High Manpower

تعانى القارة الأفريقية من وجود ندرة نسبية فى اعداد الحاصلين على شهادة التعليم الثانوى. كذلك فإن الحاجة الى خريجى الجامعات فى مجالات الطب والعلوم والهندسة والمهن الأخرى مازالت محدودة. ولما كانت هناك اعداد متزايدة من خريجى الجامعات تدخل سوق العمل كل سنة فإن كثيرين من خريجى الكليات النظرية يقومون ببعض الأعمال التى تناسب خريجى المدارس الثانوية، ومن ذلك الأعمال الأدارية والتجارية. كذلك فإن خريجى المدارس الثانوى هم ذو ثقافة تناسب وظائف متوسطة، ولكنها هامة مثل أعمال السكرتارية، واعمال الفنيين فى مجال التمريض والطب Medical technicans والتدريس فى المدارس الابتدائية، والارشاد الزراعى فى الريف. ويكون من الأفضل لو توافرت مدارس ثانوية فنية لتخريج متخصصين فى الأعمال الفنية والزراعية والتجارية كما هو الحال فى مصر.

(1) W.A. Lewis, Some Aspects of Economic Development, London, G. Allen & Unwin, 1969, Chapter 2.

ومن الجدير بالذكر فإن أفضل وسيلة لزيادة الإنتاجية بصفة عامة (أو لتحسين الاداء) فى اقتصاد معين هو باستخدام أعداد متزايدة من خريجى التعليم الثانوى (أو التعليم الفنى فى حالة توافره) مع اعطائهم التدريب العملى الضرورى والمناسب لتولى الوظائف التى سوف يعملون فيها. ومن الجدير بالذكر فإنه فى حالة عدم توفر اعداد كافية من خريجى التعليم الثانوى (أو الفنى) فإنه يتم الاستعانة بخريجى المدارس الأبتدائية ممايؤدى الى تواضع الأداء أو انخفاض الانتاجية المحققة فى الأقتصاد القومى. وقد ثبت ان الفرد ينضج كثيرا بين سن ١٤ وسن ١٨ سنة، اى سن التخرج من المدرسة الثانوية. ويصبح اكثر انضباطا وأكثر قدرة على العطاء.

- المعاهد الفنية:

المعاهد الفنية هى التى تعطى شهادة بعد الثانوية العامة Post-secondary school وهى التى تزود المجتمع باحتياجاته من اليد العاملة المتوسطة intermediate class of people.

ويمكن تشجيع الطلبة على الالتحاق بهذه المعاهد بوسائل من بينها زيادة الأجور ولكن يعاب على هذا الأسلوب انه فى حالة رفع الأجور تقل قدرة الأقتصاد القومى على استيعاب اعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين.

وبالنسبة لأنجلترا مثلا فإنها تضع شروطا للألتحاق بالجامعات، كذلك فان عدد الأماكن المتاحة داخل الجامعات هو عدد محدود. ومن ثم فإن الطلاب الذين لا يدخلون الجامعات يتجهون الى المعاهد الفنية.

ونجد فى الولايات المتحدة - تشجيعا من المسئولين للطلبة للألتحاق بالمعاهد الفنية - فقد تم انشاء عدد كبير من الكليات والجامعات التى هى فى الواقع عبارة عن معاهد فنية عليا ولكن تسمى بالكليات. وتمنح شهادات بكالوريوس فى كل فروع التخصص مثل ادارة الفنادق وغيرها. ومن ثم تمكن الامريكيون من جعل الدراسات الفنية جذابة للخريجين إذ هم يحملون شهادات جامعية.

التعليم الأبتدائى:

لا شك ان الشعب المتعلم Literate هو أكثر انتاجية من الشعب غير المتعلم illiterate وإذا كان الفلاح فى افريقيا بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، قد انهى دراسته الابتدائية لكان قد حقق مضاعفة او حتى الحصول على ثلاث امثال انتاجية الأرض التى يزرعها. ونقصد بتعليم الفلاح ليس فقط القراءة والكتابة والحساب ولكن امامه ايضا بعض اساسيات العلوم الطبيعية والعلوم الزراعية والأرشاد الزراعى ومبادئ الصحة العامة. إذا تحقق ذلك فإنه يصبح لدى الفلاح وعى بأهمية استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والبذور الجيدة والحفاظ على الثروة الحيوانية والعناية بمحصوله أثناء جنيه، ونقله وتخزينه، وتجنب الامراض التى تصيبه مثل البلهارسيا وغيرها.

سادسا: المبالغة فى فروق المرتبات لصالح الصفوة من العاملـــين ومسئوليتها عن البطالة بين المتعلمين:(١)

يلاحظ أن الفروق فى المرتبات بين الوظائف المختلفة فى الدول النامية مبالغ فيها بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. فمثلا فى الولايات المتحدة يصل دخل الطبيب الى خمسة اضعاف متوسط الدخل. أما فى الهند فإن دخل الطبيب يساوى ٢٠ مرة متوسط الدخل. وقد كان السبب فى نشأة هذه الفروق الكبيرة بالنسبة لبعض الفئات المتميزة مثل الطبيب والمهندس والصيدلى .. الخ]، يرجع الى زمن الأستعمار عندما كان الأجانب يقومون بهذه الأعمال. ومع انتهاء الاستعمار اخذت الدول المستقلة حديثا تشجع ابنائها على الحصول على درجات علمية فى هذه التخصصات. وتشجيعا لهم كانت تعطيهم مرتبات عالية ومزايا أخرى. قد استمرت هذه الفروق وذلك نظراً للأهمية السياسية والاجتماعية لهذه الفئات وقدرتها فى المحافظة على المزايا التى

(1) John Simmons (editor). The Education Dilemma, Policy issues for Developing Countries in the 1980's, Chapter 8, by Mark Blaug, entitled Common Assumptions about Education & Employment, pp. 145-158.

حصلت عليها فى الماضى.

ومع استمرار هذه المزايا والفروق الكبيرة فى الدخول الخاصة ببعض التخصصات العلمية (مثل الطب والهندسة والصيدلة... الخ) فان اقبال الشباب على هذه الكليات سوف يستمر. ومن ثم تأخذ البطالة فى الظهور - بعد وقت معين - بين خريجى كليات الطب والهندسة والصيدلة. وهذا مايحدث فى مصر الآن حيث اخذت البطالة تنتشر بين الأطباء و المهندسين والصيادلة. و بالنسبة للفئة الأخيرة فإن عدد الصيدليات أخذ يزيد بشكل كبير مما يؤثر فى النهاية سلبيا على دخول الصيادلة.

وطبقا للنظرية الاقتصادية فإنه اذا كانت هناك ندرة فى احد عوامل الأنتاج فإنه من حق هذا العامل الحصول على دخل كبير وهو مايعرف بشبه الريع. وطالما كان عدد الأفراد المتخصصون فى مجالات معينة قليل أو كانوا يتميزون بالندرة، فإن دخولهم سوف تكون مرتفعة (أو يحصلون على دخل غير عادى)، ومن الملاحظ ان الأفراد المتعلمين - وخاصة فى تخصصات معينة - يعتبر نادراً فى الدول النامية، ومن ثم فإن الفارق فى الدخول بين هذه الفئات وبقية فئات المجتمع يعتبر فارقا مبالغاً فيه Excessive. ولما كانت هناك بطالة بين المتعلمين فإن هذا يعنى ان هناك باحثين عن العمل - عند الأجور السائدة فى سوق العمل أكثر من عدد الوظائف الخالية. مما يدفع بمستوى الأجور الى اسفل كما هو حاصل فى مصر الآن.

وبمرور الوقت فإن خريجى الجامعات من التخصصات المتميزة السابق الأشارة اليها سوف يقل عددهم تحت وطأة البطالة، هذا فضلا عن طول فترة الدراسة وارتفاع تكاليفها بالنسبة الى الكليات الأخرى وخاصة الكليات النظرية. وهكذا فإن قانون السوق سوف ينتصر فى النهاية ويتم التوازن (أو على الأقل يقل الخلل) بين عدد الخريجين وبين عدد الوظائف المتاحة فى سوق العمل.

ويبين جدول (٨-٤) ان عدد الخريجين فيما يسمى بكليات القمة (الطب البشرى، طب الأسنان، الصيدلة، الهندسة) قد وصل اقصاه وقدره ١٤,٦٩٩ خريج فى عام ٨٠/ ١٩٨١ وهو يمثل ٧٤,٤٪ من اجمالى خريجى الكليات العملية. وكان اجمالى عدد خريجى الكليات العملية فى العام المذكور يساوى ٣٠,٩٩٠ خريج. وفى السنوات التالية

أخذ عدد خريجى الكليات العملية فى التناقص وكذلك خريجى الكليات النظرية وخاصة ابتداء من عام ١٩٨٦/٨٥. ولكن الملاحظ ان معدل التناقص فى عدد خريجى كليات القمة كان اكبر من معدل تناقص خريجى الكليات العملية. والدليل على ذلك انخفاض نسبة خريجى كليات القمة من ٤٧,٤٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤٥,٤٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ثم الى ٤٤,٦ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦، واخيرا الى ٤٣٪ عام ١٩٨٨/٨٧.

وهذا يؤكد ماسبق ان قلناه انه نظراً للبطالة التي يعانيها الخريجون، هذا فضلا عن ارتفاع تكاليف الدراسة فى كليات القمة، وذلك على الرغم من مجانية التعليم وطول فترة الدراسة. كل هذا بدأ يحدث أثره فى تقليل إلتحاق الطلاب بهذه الكليات. صحيح أن الخريجين من غالبية الكليات يعُانون من شبح البطالة، ولكن ارتفاع تكاليف كليات القمة، بالأضافة الى المجهود الكبير والتكلفة العالية التى يتحملها طالب الثانوية العامة، كل هذه العوامل تجعل البطالة بين الخريجين من هذه الكليات بالذات عملية شاقة ومؤلمة بالنسبة للخريج ولأسرته.

جدول(٨-٤)

تطور اعداد الخريجين من كليات القمة

السنة	الطب البشرى	الصيدلة	طب الاسنان	الهندسة	اجمالى خريجى الكليات العملية	خريجو الكليات الأربع	خريجو الكليات الاربع كنسبة من اجمالى خريجى الكليات العملية
٧٨/٧٧	٤٦٢٧	١١٨٢	٧١٣	٤٩٣٣	٢٦٥٩٣	١١٤٥٥	٤٣,١
٧٩/٧٨	٥٤٩٩	١٣٨٦	٧٧٨	٥٣٩٤	٢٩٤٤٠	١٣٠٥٧	٤٤,٤
٨٠/٧٩	٥٦٧٥	١٤٣١	٨٤٤	٦٤٨٤	٣٠٧٨١	١٤٤٣٤	٤٦,٩
٨١/٨٠	٦٤٦٠	١٥٥٧	٧٩٨	٥٨٨٤	٣٠٩٩٠	١٤٦٩٩	٤٧,٤
٨٢/٨١	٦٠٢٤	١٤٧٥	٦٨٢	٥٨١٣	٣٠١١٣	١٣٩٩٤	٤٦,٥
٨٣/٨٢	٦٠٧٤	١٤٣١	٧٣٥	٦٠٠٥	٣٠٨٣٣	١٤٢٤٥	٤٦,٢
٨٤/٨٣	٥١٩٥	١٥١١	٧٣١	٥٨٩٣	٢٩٩٧١	١٣٣٣٠	٤٤,٥
٨٥/٨٤	٥١٠٥	١٤٥٠	٧٥٤	٦٥٠٢	٣٠٨٧٦	١٣٨١١	٤٤,٧
٨٦/٨٥	٥٠٤٧	١٤٧٦	٧٨١	٦٥٠١	٣٠٤٢٩	١٣٨٠٥	٤٥,٤
٨٧/٨٦	٤٥٦٩	١٣٠٨	٧٠٥	٦٣٣٠	٢٨٩٦٧	١٢٩١٢	٤٤,٦
٨٨/٨٧	٤٠٨٦	١٢١٩	٧٥٠	٥٩٣٤	٢٧٩١٣	١١٩٨٩	٤٣,٠

ملحوظة: تشتمل هذه الارقام على خريجى جامعة الازهر.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، عدد يونيه ١٩٨٤، وعدد يونيه ١٩٨٩.

سابعا: التعليم والأنتاجية الزراعية:[1]

أثبت بعض الكتاب ان هناك ارتباطا بين عدد السنوات التى يقضيها العامل الزراعى فى المدرسة ومعدل الزيادة فى انتاجية المحاصيل الزراعية. فقد بين هؤلاء الكتاب انه بدراسة ١٨ دولة نامية، اتضح ان الزراعين الذين قضوا فى مرحلة التعليم الابتدائى (٤ سنوات أو اكثر) قد حققوا زيادة فى انتاج محاصليهم بنسبة ١٣٪ بالمقارنة بالمزراعين الأخرين الذين لم يذهبوا الى المدرسة.

كذلك اتضح من الدراسة التى أجريت على تايلاند ان المزارع الذى قضى سنوات اطول فى التعليم الأبتدائى انعكس ذلك ايجابيا على انتاجية ارضه وذلك لحسن استخدام وسائل الانتاج الحديثة. فمثلا قدر ان كل سنة من سنوات الدراسة تؤدى الى زيادة الانتاج بنسبة ٢٪ و٣٪ فى حالة استخدام اسمدة كيماوية. وتم الحصول على نتائج مشابهة بالنسبة لكوريا الجنوبية. كذلك وجد ان الزيادة فى الانتاجية تكون اكبر فى حالة وجود المزارع المتعلم مع استخدام درجة عالية من التكنولوجيا الحديثة.

ثامنا: اثار التعليم على الصحة العامة والخصوبة:[2]

يوجد ارتباط بين معدل الوفيات لدى الأطفال الرضع وعدد السنوات التى تقضيها الأم فى مرحلة التعليم. ولقد اتضح ان معدل الوفيات للأطفال الرضع ينخفض بصوره حادة اذا قضت الأم اكثر من اربع سنوات فى التعليم. كذلك فإن معدل الأنخفاض يكون اكبر فى حالة الأمهات اللاتى قضين فترة عشر سنوات أو أكثر فى التعليم. وفى تقرير للبنك الدولى عن الوفيات الرضع infant mortality ينتهى الى القول ان قضاء الأم سنة اضافية فى التعليم من شأنه أن يؤدى الى حدوث انخفاض فى معدل الوفيات قدره ٩/١٠٠٠.

---

(1) T.O. Eisemon, The Consequences of Schooling: A Review of Research on the Outcomes pf Primary Schooling in Developing Countries. The State University of New York, 1982.

(2) Ibid.,

أما بالنسبة للرجل فإن التعليم يعطى نتيجة اقل، ربما أقل من نصف الأثر الخاص بالمرأة. ومما لاشك فيه فان هذه النتائج تؤكد ولاشك على ضرورة تعليم المرأة وبقائها فى المدرسة لسنوات اطول.

وفى تقرير اخر تؤكد النتائج ان الأستثمار فى التعليم من شأنه ان يؤدى – كأحد المظاهر الخارجية الهامة – الى صغر حجم الأسرة وتمتع الأم وكذلك أولادها بصحة جيدة وطول الفترة التى يعيشونها.

التعليم والخصوبة: Education & Fertility

يؤدى التعليم إلى التأثير على حجم الأسرة. ويتم ذلك من خلال عدة قنوات وهى:

١- يؤدى التعليم الى قلة عدد الأطفال الذين يموتون فى سن الرضاعة. ومن ثم لا تصبح هناك حاجة الى الاكثار من انجاب الأطفال.

٢- يؤدى التعليم الى انخفاض الطلب على الأطفال. وذلك لرغبة الأباء فى تنشئة أطفالهم نشأة خاصة مكلفة ومن ثم لا يمكن تحقيق ذلك الا فى حدود عدد محدود من الأطفال.

٣- يؤدى التعليم الى زيادة المعرفة الخاصة بوسائل منع الحمل وكذلك الى قدرة الأباء على القراءة والاطلاع على افضل هذه الوسائل، وعلى امكانية زيارة العيادات المتخصصة وهكذا.

ويؤدى التعليم كذلك الى التأثير بطريقة غير مباشرة على الخصوبة عن طريق تحسين صحة التلاميذ فى سن المدرسة وذلك عن طريق:

(١) تقديم رعاية صحية للتلاميذ بالمجان.

(٢) التطعيم الاجبارى ضد الأوبئة الفتاكة.

(٣) تقديم وجبة غذائية متكاملة من الأغذية المدعمة مثل اللبن والبروتينات.

ومن ثم فإن قضاء عدد كاف من السنوات فى المدرسة وخاصة فى الريف من شأنه أن يعطى ابناء اصحاء وبنات صحيحات.

تأثيرات اخرى للتعليم على عدد الأطفال (او حجم الأسرة) بشكل

مباشر:

أن قضاء الرجال والنساء سنوات طويلة فى التعليم من شأنه ان يؤدى الى الزواج المتأخر والأنجاب المتأخر، وان يصبح لديهم اختيارات اخرى فى حياتهم، مما تؤثر على قرارتهم الخاصة بالزواج وعند اى سن يتم تحقيق ذلك. ومن الجدير بالذكر فإن هذه الاثار تتأثر بخصائص المدرسة School characteristics ومدعمة بالعادات المحلية الخاصة بالجمهور (مثل تكاليف الزواج).

كذلك يؤدى التعليم الى التقليل من الخصوبة عن طريق اطالة الفترة بين انجاب طفل وآخر.

openkandl.com